

بناء مؤشر مركب للحكومة في الجزائر باستخدام طريقة التحليل إلى مركبات أساسية

## Building a composite indicator of governance in Algeria using the method of component principal analysis

إبراهيم عدلي<sup>1</sup>

<sup>1</sup> جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، brahimalathari@gmail.com

تاريخ التسليم: 2020/02/24، تاريخ المراجعة: 2020/03/29، تاريخ القبول: 2020/05/09

Abstract

الملخص

Les institutions et les agences qui souhaitent construire des indicateurs sur la gouvernance n'émettent pas une valeur unique pour ce concept mais donnent plutôt des sous-indicateurs qui, selon eux, constituent ensemble le concept général de gouvernance, c'est ce qui a poussé les chercheurs sur le thème de la gouvernance et sa relation avec d'autres variables économiques (telles que la croissance économique, l'investissement direct étranger...) à la recherche de Méthodes pour construire un indice composite qui mesure la qualité de la gouvernance dans les pays étudiés, afin de faire la comparaisons ou étudier l'impact de la qualité de la gouvernance sur différentes variables économiques, Pour cette raison, nous avons tenté dans cet article de construire un indicateur composite qui mesure la gouvernance en Algérie en appliquant la méthode des composantes principales aux six indicateurs de la Banque mondiale. L'étude a montré que ces indicateurs ont des poids inégaux et un degré de discrimination différent, ce qui rend la méthode de moyenne simple non adaptée à la construction d'un indice composite. D'autres méthodes devraient plutôt être adoptées, similaires à la méthode des composantes principales utilisée dans cette étude.

**Les mots clés :** La gouvernance, la méthode des composantes principales , indicateur composite, les pondérations.

لا تصدر المؤسسات والوكالات التي تهتم ببناء مؤشرات حول الحكومة قيمة واحدة لهذا المفهوم وإنما تعطي مؤشرات فرعية تعتقد أنها بمجموعها تكون المفهوم العام للحكومة، هذا ما جعل الباحث في موضوع الحكومة وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى يبحثون عن طرق لبناء مؤشر مركب يقيس نوعية الحكومة لدى الدول محل الدراسة، من أجل إمكانية المقارنة بين الدول أو دراسة تأثير الحكومة على مختلف المتغيرات الاقتصادية ، من اجل ذلك حاولنا في هذه الورقة استخلاص مؤشر مركب يقيس الحكومة في الجزائر بتطبيق طريقة المركبات الأساسية على المؤشرات الستة للبنك الدولي ، وقد بينت الدراسة أن هاته المؤشرات لها أوزان غير متساوية ودرجة تمييز مختلفة مما يجعل طريقة المتوسط الحسابي العادي غير مناسبة لبناء مؤشر مركب، بل ينبغي الاعتماد على طرق أخرى على غرار طريقة المركبات الأساسية المستخدمة في هاته الدراسة

**الكلمات المفتاحية:** الحكومة، المؤشر المركب، التحليل إلى مركبات أساسية، الأوزان الترجيحية.

بدأت الدراسات حول نوعية الحوكمة منذ عقدين من الزمن بعد اقتناع المجتمع الدولي بضرورة تجسيد أركان الحوكمة الجيدة من أجل تحقيق التنمية، منذ ذلك الوقت برزت عدة وكالات دولية ومحلية لبناء مؤشرات حول نوعية الحوكمة في الدول المتقدمة، وفي النامية على وجه الخصوص، لتكون كقاعدة من خلالها يمكن اتخاذ القرار في منح المساعدات أو توطيئ الاستثمار أو إمضاء اتفاقيات التعاون، وهذا ما أسفر على وجود مؤشرات كثيرة جدا ، إلا أن المؤسسات والوكالات التي تهتم ببناء مؤشرات حول الحوكمة لا تصدر قيمة واحدة لهذا المفهوم وإنما تعطي مؤشرات فرعية تعتقد أنها بمجموعها تكون المفهوم العام للحوكمة، هذا ما جعل الباحث في موضوع الحوكمة وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى ( مثل النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر) يبحثون عن طرق لبناء مؤشر مركب يقيس نوعية الحوكمة لدى الدول محل الدراسة، فمنهم من استخدم المؤشرات الفرعية لقاعدة الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG كما فعلت الباحثة ( Ouidade CHATTI,2010 ) في دراستها حول علاقة الحوكمة بالنمو الاقتصادي حيث استخدمت المؤشرات الفرعية لقاعدة البيانات ICRG وبتطبيق طريقة المركبات الأساسية تم بناء مؤشر مركب، وهناك من استخدم طرق أخرى على غرار طريقة تحليل القرار متعدد المعايير مثل ما فعل ( Nuno F 2016 ) ومنهم من درس علاقة كل مؤشر على حده بالمتغير التابع كما فعل كل من (CAMPOS.J.E, LIEN.D.S et PRADHAN.S,1999).

أما بخصوص الجزائر فمنهم من استخدم كل مؤشر على حده ومنهم من استخدم المتوسط الحسابي العادي الذي يفترض ضمنا تساوي الأوزان الترجيحية للمؤشرات الفرعية ومن هنا تأتي إشكالية الدراسة :

هل إن بناء مؤشر مركب للحوكمة في الجزائر باستخدام طريقة المركبات الأساسية يعطي نتائج أفضل من المتوسط الحسابي العادي ؟ وبناء على هذا السؤال العام تأتي أسئلة أكثر تفصيلا:

- ✓ كيف يمكن استثمار طريقة المركبات الأساسية في بناء مؤشر مركب للحوكمة في الجزائر؟
- ✓ هل للمؤشرات الفرعية نفس الأهمية في تكوين المؤشر المركب ؟
- ✓ هل يمكن إعطاء نفس الأوزان الترجيحية للمؤشرات الفرعية المكونة للحوكمة في الجزائر؟

من خلال الدراسات السابقة وطبيعة الحوكمة في الجزائر يمكن الإجابة على الأسئلة السابقة بالفرضيات التالية :

- ✓ تعتبر طريقة المركبات الأساسية من أشهر وأهم طرق تقليص الأبعاد ، مما يتيح إمكانية كبيرة لإستثمارها في بناء المؤشرات المركبة؛

- ✓ ليس لمؤشرات الحوكمة الفرعية نفس الأهمية بل منها ما هو أكثر تمييزا من الأخرى
- ✓ إعطاء نفس الأوزان الترجيحية للمؤشرات الفرعية يؤدي إلى تحيز وابتعاد عن القيمة الحقيقية للحكومة

لاستخلاص مؤشر مركب بتطبيق طريقة المركبات الأساسية تم الإعتماد على مؤشرات البنك الدولي المتمثلة في :

- 1- مؤشر السيطرة على الفساد ( Control of Corruption ) (CC): يقيس هذا المؤشر المدى الذي يمكن من خلاله للسلطة العامة أن تحجم المكاسب الشخصية الصغيرة والكبيرة، وكذلك الحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم.
- 2- مؤشر فعالية الحكومة ( Government Effectiveness ) (GE): يقيس هذا المؤشر مدة جودة الخدمات العامة، جودة الخدمات المدنية، ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، جودة الأنظمة وتطبيقها ومصادقية التزام الحكومة بهذه الأنظمة.
- 3- مؤشر الاستقرار السياسي ( Political Stability and absent of violence ) (PS): يقيس هذا المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو حدوث انقلاب غير شرعي، أو استخدام العنف وهذا يشمل العنف ذو الطابع السياسي والإرهابي.
- 4- مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها ( Regulatory Quality ) (RQ): يعبر عن مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح فعالة من شأنها دعم التنمية في القطاع الخاص.
- 5- مؤشر سيادة القانون ( Rule of Law ) (RL): ويقيس مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القانون من قبل الحكومة بشكل متساوي على كل الأفراد والمنظمات، وبشكل خاص الثقة في مدى إنفاذ العقود، حماية حقوق الملكية، عمل الشرطة والمحاكم، فضلا عن احتمال حدوث الجرائم والعنف.
- 6- مؤشر المشاركة والمساءلة ( Voice and Accountability ) (VA): يقيس مؤشر المشاركة والمساءلة مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الإعلام.

#### الدراسات السابقة

سبق وأن ذكر أن هناك من استخدم مجرد المتوسط الحسابي في بناء مؤشر مركب للحكومة وهذه أسهل طريقة إلا أنه يعاب عليها إعتماؤها على فرضية ضمنية ربما لا تتحقق، وهي فرضية

تساوي أوزان المؤشرات الفرعية بمعنى أنها لها نفس الأهمية في تمييز الدول التي تتمتع بحكومة جيدة والدول سيئة الحكومة .

أما بالنسبة للدراسات الأخرى فقد بينت -عموما- وجود تفاوت في الأهمية بين المؤشرات الفرعية للحكومة على غرار دراسة (Ouidade CHATTI,2010) ، إلا أنها لم تستخدم مؤشرات موحدة مما يمكننا المقارنة بين النتائج فبعضهم استخدم مؤشرات البنك الدولي والبعض استخدم مؤشرات المؤشرات الفرعية لقاعدة الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG .

بخصوص الجزائر جميع الدراسات التي تم الاطلاع عليها لم تعتمد على طريقة إحصائية متقدمة في بناء مؤشر مركب بل منها من درس كل مؤشر على حده ومنها من استخدم المتوسط الحسابي البسيط على غرار (RAAD Ali,2014).

عموما أكد العديد من الباحثين على افضلية تطبيق الطرق الإحصائية المتقدمة - وخصوصا طريقة المركبات الساسية- في حساب الاوزان وبناء المؤشرات المركبة مقارنة بالمتوسط الحسابي أو الطرق التي تعتمد على اراء الخبراء ، فالطرق الإحصائية أكثر موضوعية وثبات (2015 Kimathi Muriithi,

### الطريقة

إن بناء مؤشر مركب يمر بعدة مراحل وخطوات أساسية حتى تكون النتائج دقيقة وذات مصداقية، جاء ذكر هذه الخطوات في دليل أصدرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE ، والتي يمكن تلخيصها كالتالي (مها عزالدين، ندى محمد حافظ، 2006، ص10) :

#### 1- بناء الإطار النظري (Developing a theoretical framework):

أولى خطوات تكوين المؤشر المركب هي بناء الإطار النظري الذي لا بد أن يعطى للقارئ توضيحاً وفهماً جيداً لما يراد قياسه بواسطة المؤشر المركب، حيث يعتبر بناء إطار نظري جيد بمثابة نقطة البداية لإنشاء مؤشر مركب جيد، لذلك فيجب تعريف المفاهيم وتحديد المجموعات الثانوية بوضوح، ووضع المعايير التي يتم على أساسها اختيار المؤشرات الفرعية.

#### 2- اختيار المؤشرات الفرعية (Selecting the sub-indicators):

يلى خطوة بناء الإطار النظري اختيار عدد من المؤشرات الفرعية لبناء المؤشر المركب، ولا بد أن يتم اختيار المؤشرات الفرعية بعناية بحيث تكون ملائمة للدراسة وأن تتوفر بياناتها في وقت

مناسب لعمل الدراسة، فقد يحد عدم توافر البيانات الملائمة من قدرة المستخدم على بناء مؤشر مركب سليم.

### 3- المعالجة الأولية للبيانات (Preliminary data treatment)، والتي تتضمن تقدير

البيانات المفقودة، والتأكد من جودة البيانات الأساسية:

تهتم الخطوة الثالثة من خطوات بناء المؤشرات المركبة بمعالجة البيانات التي تدخل في تركيب المؤشر المركب، حيث تعتمد قدرة المؤشر في عرض مفاهيم متعددة الأبعاد بطريقة جيدة على جودة مكوناته ودقتها، ولكن غالباً ما توجد بعض البيانات المفقودة إما بشكل عشوائي أو بشكل غير عشوائي، وبالتالي لا بد من تقدير هذه البيانات المفقودة من خلال أحد ثلاث طرق رئيسية تتمثل في: حذف المفردة، والتقدير الفردي للبيانات، والتقدير المتعدد، كذلك يهتم هذا القسم بدراسة مدى جودة البيانات المستخدمة، حيث يجب التحقق من توافر أبعاد الجودة مثل دقة البيانات واتساقها وغيرها من الأبعاد.

### 4- التطبيع (Normalizaton):

تأتي الخطوة الرابعة في تكوين المؤشر المركب لتهتم بحالة وجود اختلاف بين وحدات قياس المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر المركب، حيث يجب في هذه الحالة أن يتم توحيد هذه المقاييس لتجنب تجميع مقاييس مختلفة في مؤشر مركب واحد، وذلك ما يتم باستخدام طرق التطبيع المختلفة مثل الترتيب (Ranking)، والمعيارية (Standardization)، وغيرها من الطرق، إلا أنه يجب توخي الحذر عند اختيار الوسيلة المناسبة للتطبيع، حيث يجب أن تأخذ الطريقة المستخدمة في الاعتبار خصائص البيانات، وأهداف المؤشر المركب.

### 5- الأوزان الترجيحية (Weightings):

تعتبر بؤرة الاهتمام الأساسية عند بناء المؤشر المركب هي تجميع الأبعاد المختلفة للظاهرة محل الاهتمام في مؤشر مركب واحد يحتوي على أكبر قدر من المعلومات، مما يتطلب استخدام الأوزان الترجيحية.

وتوجد العديد من الطرق المستخدمة لتقدير الأوزان مثل استعمال الأوزان المتساوية، أو بناء الأوزان وفقاً لنماذج إحصائية، أو إمكانية الاستعانة بالخبراء الذين يمتلكون الخبرة والمعرفة الكافية لوضع الأوزان، أو الاستعانة بالاستفتاءات العامة وغيرها من الطرق المختلفة لتحديد الأوزان، والتي سنستخدم منها طريقتين فقط، ومن الجدير بالذكر هنا أن عملية وضع الأوزان عملية في غاية الأهمية والخطورة خاصة إذا ترتب عليها وضع الدول في ترتيبات معينة، والحكم على الأداء العام

للدولة، وتحديد الدول الناجحة والدول المتأخرة، لذلك يجب أن تتمتع عملية بناء الأوزان بالشفافية التامة، وسنستخدم طريقة المركبات الأساسية لإعطاء الأوزان الترجيحية للمؤشرات الفرعية، حيث يتم تحديد الأوزان الترجيحية باستخدام هذه الطريقة عبر ثلاث مراحل (بسام عبد الله البسام، 2004، ص 10-11):

المرحلة الأولى: فحص مصفوفة الارتباط والتأكد من ملائمتها لعملية التحليل

المرحلة الثانية: اختيار العدد المناسب للمركبات الأساسية

يجب أن تتوفر ثلاث شروط للعامل أو المركبة المختارة:

1- تملك قيمة ذاتية أكبر من الواحد

2- المساهمة الفردية لكل عامل يجب ان تكون أكبر من 10%

3- المساهمة الكلية لجميع العوامل يجب ان تكون أكبر من 60%

المرحلة الثالثة: الحصول على الأوزان النسبية من خلال مصفوفة التشبعات بعد التدوير، حيث يتم حساب مربع تشبع كل مؤشر فرعي على العامل الممثل له ثم يتم معايرة هذه التشبعات حتى يكون مجموعها مساو للواحد ( OCDE )

6- التجميع (Weighting and aggregating):

تعتبر مرحلة التجميع هي المرحلة المرتبطة بشدة بمرحلة وضع الأوزان، وهي التي يتم خلالها البناء الفعلي للمؤشر المركب. وبالمثل يوجد أساليب عديدة لتجميع المؤشرات الفرعية كالتجميع الخطى والهندسى وتحليل المعايير المتعددة، والتي يستخدم كل منهما في ظروف معينة وبافتراضات مختلفة.

7- تحليل عدم التأكد والحساسية (Uncertainty analysis and Sensitivity):

نظراً لأنه من الملاحظ أن بناء المؤشرات المركبة يستلزم عمل العديد من التقديرات الشخصية كما في اختيار المؤشرات الفرعية، واختيار طريقة التطبيق، وطرق الوزن والتجميع... إلخ، فإنه يمكن الطعن في قوة المؤشرات المركبة ومضمونها، ولذلك فيجب أن يتم استخدام توليفة من تحليلي عدم التأكد والحساسية لقياس قوة المؤشر المركب ولتحسين شفافيته، وهو ما يعتبر الخطوة السابعة من خطوات تكوين المؤشر المركب.

8- العرض البياني (Visualization).

بعد الانتهاء من جميع خطوات بناء المؤشر المركب، تأتي الخطوة الأخيرة وهي عرض هذا المؤشر على المستخدمين، والتي يجب أن تتم بشكل يُمكن من توصيل صورة دقيقة وسهلة لمتخذي القرار، وهنا يجب استخدام وسائل العرض البياني المختلفة لتوصيل الرسالة النهائية للمؤشر المركب.

### مناقشة النتائج

لم نقم بتطبيق جميع المراحل المذكورة في الدليل لان هناك خطوات قد قام بها خبراء البنك الدولي الذين حددوا المؤشرات الفرعية والمفاهيم المتعلقة بها وأيضا قاموا بتوحيد وحدات القياس لجميع المؤشرات، لذلك تم فقط دراسة اتساق المؤشرات الفرعية باستخدام الأدوات المناسبة لذلك، ثم تحديد الأوزان الترجيحية باستخدام طريقة المركبة الأساسية وأخيرا تم استخدام الطريقة التجميعية لحساب القيم النهائية للمؤشر

### 1- التحقق من اتساق المؤشرات الفرعية

بما أنه تم استخدام المؤشرات الفرعية التي يصدرها البنك الدولي فيكون هذا الأخير قد كافانا مؤونة الخطوة الأولى لذلك ننتقل إلى الخطوة الثانية والتمثلة في اختيار المؤشرات الفرعية التي تقيس مفهوم واحد، أو بمعنى آخر اختبار مدى تحقق الاتساق بين هذه المؤشرات الفرعية ومدى الملائمة لاستخدام تلك المؤشرات الفرعية معاً لتكوين مؤشر مركب واحد. ويتم التأكد من هذا الاتساق من خلال ثلاثة عناصر أساسية:

- معامل ألفا لكرونباخ<sup>1</sup> (Cronbach coefficient alpha (c-alpha)).
- مصفوفة الارتباطات الداخلية (the Intercorrelation matrix).
- متوسط المؤشر المركب إذا تم حذف كل مؤشر فرعي على حدة (Scale mean if item deleted).

باستخدام برنامج SPSS تم الحصول على الجدول رقم (1) الذي يمثل مصفوفة الارتباط بين المؤشرات الفرعية، حيث أوضحت النتائج أن هناك ارتباط موجب قوي ومعنوي بين جميع المؤشرات الفرعية، مما يدل على أنها تقيس مفهوماً مشتركاً، كما نلاحظ أن مؤشر CC يرتبط ارتباطاً قوياً مع جميع المؤشرات الفرعية الأخرى، ومؤشر VA يرتبط ارتباطاً ضعيفاً مع باقي المؤشرات.

<sup>1</sup> هو معامل يهتم بقياس الاتساق الداخلي لمجموعة المؤشرات الجزئية، أي يقيس إلى أي مدى تكون هذه المؤشرات مفهوم مشتركاً ووحيداً. وكلما زادت قيمة هذا المعامل كلما دل ذلك على زيادة الاتساق الداخلي بين المؤشرات الفرعية.

الجدول رقم (1): مصفوفة الارتباط بين المؤشرات الفرعية للحوكمة

VA	RL	RQ	PS	GE	CC	
					1	CC
				1	0.881**	GOE
			1	0.747**	0.826**	PS
		1	0.681**	0.917**	0.824**	RQ
	1	0.898**	0.788**	0.925**	0.929**	RL
1	0.781**	0.709**	0.746**	0.685**	0.770**	VA

\*\* معامل الارتباط معنوي عند مستوى معنوية 0,01

من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

للتعمق أكثر استعنا ببعض المؤشرات الهامة ، فمن خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن قيمة ألفا كرونباخ الكلية تساوي 0,96 وهي قريبة من الواحد مما يدل على وجود اتساق كبير جدا بين المؤشرات الفرعية مما يدل على وجود مفهوم او بعد عام تشترك في قياسه هذه المؤشرات، وهو يسمح لنا بإمكانية الدمج بينها لاستخراج مؤشر مركب يقيس هذا المفهوم المشترك الذي هو الحوكمة.

الجدول رقم (2): بعض مقاييس الاتساق الداخلي بين المؤشرات الفرعية للحوكمة

متوسط المؤشر المركب في حالة حذف المؤشر الفرعي	الارتباط المصحح بين المؤشر الفرعي والدرجة الكلية	قيمة الفا كرونباخ في حالة حذف المؤشر الفرعي	قيمة الفا كرونباخ الكلية
246.61	0.93	0.95	0.96
245.99	0.92	0.95	0.96
246.75	0.81	0.96	0.96
245.81	0.88	0.96	0.96
246.09	0.96	0.95	0.96
246.33	0.81	0.96	0.96

من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS

كما يمثل العمود الأول من نفس الجدول متوسط المؤشر المركب بعد حذف المؤشر الفرعي المعنى. ونلاحظ أن القيم تكاد تكون متساوية مما يدل على عدم الحاجة إلى حذف أي مؤشر فرعي بل ينبغي الإبقاء على جميعها

أيضا من الجدول السابق نلاحظ من خلال العمود الثاني الذي يمثل الارتباط بين كل مؤشر فرعي والقيمة الكلية للمؤشرات الفرعية الأخرى بعد استبعاد المؤشر المعنى من القيمة الكلية ( الارتباط المصحح)، نلاحظ أن هناك ارتباط قوي جدا بين الدرجة الكلية وجميع المؤشرات الفرعية مما يدل على أهميتها جميعا في تحدد المفهوم المشترك بينها.

ويمثل العمود الثالث قيمة معامل ألفا بعد حذف كل مؤشر فرعي على حدة. ونلاحظ من هذا العمود أنه إذا تم حذف أي مؤشر فرعي فإن معامل ألفا سيبقى ثابتا ولا يتغير الا بمقدار يسير مما يدل على عدم الحاجة الى حذف أي مؤشر فرعي بل ينبغي الإبقاء على جميعها.

## 2- إعطاء الأوزان الترجيحية للمؤشرات

بتطبيق الخطوات المذكورة سابقا على بيانات مؤشرات الحوكمة الخاصة بالبنك الدولي توصلنا إلى النتائج التالية:

المرحلة الاولى: فحص مصفوفة الارتباط ودقة المعاينة

ونقصد بذلك مدى صلاحية مصفوفة الارتباط للتطبيق عليها طريقة المركبات الاساسية ، مثل غياب مشكلة التعدد الخطي ، وأيضا مشكلة الارتباط الضعيف جدا بين المؤشرات .

وللتأكد من ذلك قمنا بتطبيق بعض المقاييس والاختبارات الإحصائية كما هو موضح في الجدول رقم (3) ، حيث بلغ مؤشر دقة المعاينة لكل مؤشر فرعي قريب من 0,9 مما يدل على دقة عالية للمعاينة ، وهذا ما يدل عليه مؤشر دقة المعاينة الكلي KMO .

العمود الأخير يمثل مستوى المعنوية المحسوب لاختبار بارنلت(اختبار مصفوفة الوحدة) والذي كانت قيمته اقل بكثير من 0,01 مما يعني رفض فرضية مشابهة مصفوفة الارتباط لمصفوفة الوحدة، وهذه النتيجة تدعم ملائمة مصفوفة الارتباط لإجراء التحليل العملي عليها،

الجدول رقم (3): مؤشرات ملائمة مصفوفة الارتباط للتحليل إلى المركبات الأساسية

المؤشر الفرعي	مؤشر دقة المعاينة	مؤشر دقة المعاينة الكلي (KMO)	اختبار بارنلت
CC	0.8925	0.8988	< 0.0001
GE	0.8585		
PS	0.9165		

		0.8697	RG
		0.8803	RL
		0.8989	VA

من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS

المرحلة الثانية:

تعطي طريقة المركبات الأساسية حزمة كبيرة من النتائج الذي يهمننا منها هو جدول القيم الذاتية للعوامل - الجدول رقم (4) - ، حيث اتضح أن العامل الأول فقط هو الذي تمتع بقيمة ذاتية أكبر من الواحد والتي بلغت 5,04 أما نسبة التباين التي يفسرها العامل ففاقت 84% ، أما باقي العوامل فكانت لديها قيمة ذاتية أقل من الواحد بكثير وأيضا نسبة تباين المفسر كانت أقل من 10% لجمعها، مما يجعلنا نختار العامل الأول فقط كبعد مشترك للمؤشرات الفرعية، أيضا هذه النتيجة تدل على غياب أبعاد وسيطة يمكن أن تقسم المؤشرات الفرعية إلى مجموعتين أو أكثر

الجدول رقم (4) : القيم الذاتية والقوة التفسيرية للعوامل

F6	F5	F4	F3	F2	F1	
0.0515	0.062 8	0.134 9	0.272 5	0.431 3	5.047 0	القيم الذاتية
0.8589	1.047 2	2.248 4	4.541 3	7.188 5	84.11 59	نسبة التباين المفسر لكل عامل
100.00 00	99.14 11	98.09 40	95.84 56	91.30 43	84.11 59	نسبة التباين التجميعي

من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS

المرحلة الثالثة : حساب الأوزان

يتم ذلك من خلال مصفوفة التشبعات - الجدول رقم (5) - الذي من خلاله نلاحظ أن ارتباط المؤشرات بالعامل ارتباط قوي ومتقارب مما يدل على الأهمية المتقاربة لجميع المؤشرات في تكوين المؤشر المركب ، كما نلاحظ من خلال الأوزان أن مؤشر RL أخذ أكبر وزن يليه مؤشر CC وفي المرتبة الأخيرة المؤشر VA .

الجدول رقم (5) : تشبعات المؤشرات الفرعية على العوامل

تشبعات المؤشرات على العامل	مربع التشبعات	الأوزان الترجيحية	
0.9526	0.9074	0.18	CC

0.17	0.8851	0.9408	GE
0.15	0.7529	0.8677	PS
0.17	0.8406	0.9169	RG
0.19	0.9408	0.9700	RL
0.14	0.7198	0.8484	VA

من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS

باستخدام هذه الأوزان تم حساب المؤشر المركب للحوكمة لسنة 2014 ، وبعد القيام بنفس الخطوات لجميع سنوات الدراسة (1996-2018) حصلنا على قيم مؤشر الحوكمة للجزائر كما هو موضح في الجدول رقم (6) والذي من خلاله نلاحظ أن الفترة 1996-2000 تميزت بقيمة ضعيفة لمؤشر الحوكمة تراوحت بين 14 و 17 ثم بعد 2002 بدأت في التحسن والزيادة حتى سنة 2005 اين أخذت أكبر قيمة لها (33,22) ، ثم ضلت تتأرجح بين 22 و 27 حتى نهاية فترة الدراسة 2018 .

الجدول رقم (6) : قيم المؤشر المركب للحوكمة الخاص بالجزائر

23.9107	<b>2009</b>	17.11393	<b>1996</b>
24.41585	<b>2010</b>	14.44555	<b>1998</b>
23.33025	<b>2011</b>	14.41902	<b>2000</b>
24.22318	<b>2012</b>	23.8008	<b>2002</b>
25.76185	<b>2013</b>	25.4305	<b>2003</b>
22.61019	<b>2014</b>	27.89325	<b>2004</b>
22.09938	<b>2015</b>	33.21863	<b>2005</b>
21.51364	<b>2016</b>	29.1012	<b>2006</b>
21.80457	<b>2017</b>	26.30525	<b>2007</b>
22.81058	<b>2018</b>	25.64665	<b>2008</b>

تم حسابها باستخدام الاوزان الترجيحية المستخلصة في الجدول السابق

#### الخاتمة

حاولنا في هذه الورقة استخلاص مؤشر مركب يقيس الحوكمة في الجزائر بتطبيق طريقة المركبات الأساسية على المؤشرات الستة للبنك الدولي ، وتطبيق الخطوات المعتمدة من طرف الهيئات

الدولية المختصة وبالأخص منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE، بينت الدراسة أن هاته المؤشرات لها أوزان غير متساوية ودرجة تمييز مختلفة مما يجعل طريقة المتوسط الحسابي العادي - المستخدمة بكثرة من طرف الباحثين- غير مناسبة لبناء مؤشر مركب، بل ينبغي الاعتماد على طرق أخرى على غرار طريقة المركبات الأساسية المستخدمة في هاته الدراسة التي أعطت نتائج جيدة .

## المراجع

### 1- اللغة العربية

- البسام، بسام عبد الله.(2004). الحوكمة الرشيدة : المملكة دراسة حالة المملكة العربية السعودية، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية. العدد 11.
- عزالدين، مها، حافظ، ندى محمد.(2006). دليل تكوين المؤشرات الفرعية. العراق: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار .

### 2- اللغة الاجنبية

- CAMPOS.J.E, LIEN.D.S et PRADHAN.S. «The Impact of Corruption on Investment: Predictability Matters», *World Development*, Vol 27 n°6, p.1059-1067, 1999.
- da Cruz, Nuno F. and Marques, Rui Cunha Structuring composite local governance indicators. *Policy Studies*. ISSN 0144-2872 ,2016
- Issaka dialag , developement d'indice composite et politique publique, document du travaille, LEMENE 2014.
- KAUFMANN.D, et KRAAY.A«Governance and Growth: Causality which way? Evidence for the world, in brief », *The World Bank*, Washington, 2003 ,[www.worldbank.org/wbi/gouvernance](http://www.worldbank.org/wbi/gouvernance).
- Kimathi Muriithi et al , Quantifying Governance: An indicator-based approach, Capstone Project commissioned by the Department for International Development(DFID),2015,[https://assets.publishing.service.gov.uk/media/57a08971ed915d622c000209/61506\\_Capstone\\_Report\\_DFID\\_FINAL\\_Quantifying\\_Governance\\_Indicators.pdf](https://assets.publishing.service.gov.uk/media/57a08971ed915d622c000209/61506_Capstone_Report_DFID_FINAL_Quantifying_Governance_Indicators.pdf)
- OECD, Handbook on constructing composite indicators, user Guide, 2005 <http://www.oecd.org/std/leading-indicators/42495745.pdf>
- Daniel\_Kaufmann, The Worldwide Governance Indicators:Methodology and Analytical Issues ,Brookings Institution, 2010